بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تمثل عالمية حقوق الإنسان الموضوع المركزى لهذا العمل . إن هدفى الرئيسى من ذلك هو توضيح والدفاع عن حقوق الإنسان باعتبارها حقوقًا عالمية . ورغم ذلك ، لا أدعى أن حقوق الإنسان لا يحدها زمن أو أنها غير متغيرة أو أنها مطلقة ؛ ذلك أن أى قائمة أو مفهوم عن حقوق الإنسان ـ وحتى فكرة حقوق الإنسان نفسها ـ محددة وملموسة تاريخياً . ويوضح هذا الكتاب ـ المنظوم حول الدعاوى المتنافسة لعالمية وخصوصية ونسبية حقوق الإنسان ـ أن الظرفية والخصوصية التاريخية لحقوق الإنسان ، تتوافق تماماً مع مفهوم حقوق الإنسان ، باعتبارها حقوقًا أخلاقية عالمية ، وبالتالى ليس مطلوبًا منا قبول دعاوى النسبية الثقافية .

فإذا كانت حقوق الإنسان هى ببساطة الحقوق التى يمتلكها المرء ببساطة لأنه إنسان ، كما يتم التفكير فيها عادة ، فإنها من ثم يتم التمسك بها « عالميا » بواسطة كل البشر . كما أنه يتم اعتبارها « عالمية » أيضًا فى مواجهة كل الأفراد وكل المؤسسات ، وباعتبارها الحقوق الأخلاقية السامية .. فإنها تنظم البنى والممارسات الأساسية للحياة السياسية ، وتتبوأ فى الأحوال العادية سلم الأولوية فوق المطالب الأخلاقية والقانونية والسياسية الأخرى . وتشمل هذه الأبعاد ما أطلقت عليه العالمية الأخلاقية لحقوق الإنسان .

كما أن حقوق الإنسان فى العالم المعاصر عالمية بمعنى آخر : ذلك أنها مقبولة عالمياً – على الأقل لفظياً أو كمعايير مثلى . وعادة .. ما تعلن الدول قبولها بهذه الحقوق والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان [1] ، وتمثل الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان من ضمن أقوى التهم ، التى يمكن أن تثار على صعيد العلاقات الدولية . فقد تعهدت نصف دول العالم بالالتزامات

القانونية الدولية بتنفيذ هذه الحقوق ، من خلال عضويتها فى العهود الدولية لحقوق الإنسان ، كما أن أغلب الأمم إما وقعت على هذه العهود ولم تصادق عليها بعد (الولايات المتحدة من أبرز هذه المجموعة) ، أو أنها عبرت عن موافقتها والتزامها بمحتوياتها ، وقد أطلقت على ذلك الطابع العالمى لمعايير حقوق الإنسان International normative universality .

يميط الجزء الأول من هذا الكتاب اللثام عن نظرية تحليلية لحقوق الإنسان ، تتمحور حول هذه العالمية ، ولكنها تتيح مجالاً للخصوصية التاريخية . فيناقش الفصل الأول المعنون « مفهوم حقوق الإنسان » سمات حقوق الإنسان ، ومصدرها فى الطبيعة البشرية ، والطرق التى تعمل بها كممارسة اجتماعية . ويطرح الفصل أسئلة على شاكلة : ما حقوق الإنسان ، وكيف ترتبط بالحقوق الأخرى ، والكيفية التى تنشأ بها الحقوق لمجرد كون الإنسان إنساناً . ويختتم الفصل بمناقشة عن حقوق الإنسان المحددة التى نملكها ، ويربط بوضوح بين السمة الاخلاقية والعالمية لحقوق الإنسان . أما الفصل الثانى المعنون « الاعتماد المتبادل لحقوق الإنسان ، وعدم قابليتها للتجزئة » .. فينظر إلى كيفية ترابط حقوق الإنسان المعترف بها دولياً مع بعضها البعض ، مركزاً على مواضيع فئات وأولويات الحقوق . وقد جادلت فى هذا الفصل أن أبين أن التقسيم الثنائى التقليدى للحقوق إلى حقوق مدنية / سياسية وحقوق اقتصادية / اجتماعية / ثقافية ، وكذلك المجهودات الجارية لاستخلاص قائمة قصيرة بالحقوق الأساسية ، هو أمر مضلل نظرياً ويحجب طبيعة حقوق الإنسان ووظيفتها والعلاقات المترابطة فيما بينها .

وينتقل الجزء الثانى إلى الخصوصية التاريخية لحقوق الإنسان ؛ مؤكداً على الرابطة الخاصة بين حقوق الإنسان وصعود وتعزيز الليبرالية فى الغرب الحديث ، حيث يناقش تقريباً ، الفصل الثالث المعنون « المفاهيم غير الغربية لحقوق الإنسان » الادعاء الشائع القائل بأن لكل المجتمعات مفاهيمها المحلية عن حقوق الإنسان . ولا تعد ، ما أطلق عليه المفاهيم غير الغربية لحقوق الإنسان ـ فى الحقيقة ـ مفاهيم عن حقوق الإنسان بالمرة ، وإنما تحتوى على مفاهيم بديلة للكرامة الإنسانية التى تسعى لتحقيق تلك الكرامة من خلال وسائل غير حقوق الإنسان . فلدى كل المجتمعات مفاهيم عن الكرامة الإنسانية ، ولكن فكرة وممارسة حقوق الإنسان ـ تلك الحقوق الأصيلة ، والمتساوية التى يملكها الأفراد فى مواجهة الدولة والمجتمع ـ قد انبثقت فى المجتمع الغربى الحديث فقط ، وكرد فعل أساسى تجاه التغيرات الاجتماعية المرتبطة ببروز الأسواق والدول الحديثة . ورغم ذلك .. فقد منحت التغيرات الاجتماعية المشابهة ، التى جرت فى كل مناطق العالم ، حقوق الإنسان قابلية التطبيق العصرى العالمى تقريباً ، رغم بديهية خصوصيتها وظرفيتها التاريخية .

يطور الفصل الرابع ، والذى كتبته بالتعاون مع رودا هاوارد ، والمعنون « الكرامة الإنسانية

وحقوق الإنسان والنظم السياسية » ، حجة بنيوية موازية . بنفس قدر اتساع الاعتقاد بأن كل الثقافات تملك مفاهيم محلية لحقوق الإنسان ، يضطرد الادعاء بان التنوع الواسع فى الأنظمة الاجتماعية ـ السياسية يتوافق مع مطالب حقوق الإنسان الدولية ، ومن البديهى أنه إذا كانت حقوق الإنسان ، هى نوع معين من الممارسة الاجتماعية المبنية على مفهوم متميز عن الكرامة الإنسانية ، كما أوضحنا فى الفصل الأول ، فإنها تتطلب بالتالى نوعاً معيناً من النظم الاجتماعية ـ السياسية ، والذى اطلقنا عليه اسم « الليبرالى » أو « الديمقراطى الاجتماعى » .

ويحاول الفصل الخامس « حقوق الإنسان والليبرالية الغربية » الدفاع عن هذه العلاقة بين حقوق الإنسان والليبرالية ، ويستكشف بعمق الروابط النظرية بين حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والتقاليد الليبرالية الغربية . حيث يدرس هذا الفصل – عن قرب – نظرية لوك فى الرسالة الثانية للحكومة Locke's *Second Treatise of Government* ، وهى تمثل العمل النظرى الوحيد الأكثر أهمية فى التقاليد السياسية الليبرالية . وقد ناقشت فكرة أنه برغم وجود عناصر « الفردية الدالة على الملكية » فى نظرية لوك .. إلا أن هناك بديلاً ومنحى أكثر أهمية يشير ، ليس إلى الدولة الليبرالية فى حدودها الدنيا « الاشتراكية المعتدلة » minimal libertanian ، وإنما تجاه دولة الرفاه الاجتماعى الديمقراطية والمطلوبة من قبل معايير حقوق الإنسان الدولية ، التى أقيمت بدرجة ما من النجاح فى أغلب الأقطار الغربية المعاصرة .

وفى حين ركز الجزء الأول من هذا المؤلف على عالمية حقوق الإنسان .. فإن الجزء الثانى أكد على خصوصيتها التاريخية . ويذهب الجزء الثالث إلى مناقشة أن هذه الخصوصية لا تتطلب منا قبول النسبية الثقافية ، لأن حقوق الإنسان قد نبعت أصلاً فى الغرب . وأن الاختلافات والتنوع الثقافى مهمين وحتى مرغوب فيهما كحقيقة اجتماعية ، ولكن يمكن تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان فى المجتمعات غير الغربية أيضاً .

ويعالج الفصل السادس « النسبية الثقافية وحقوق الإنسان العالمية » ، من خلال مصطلحات نظرية عامة ، مشكلة النزاع بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان والأعراف والممارسات الاجتماعية المحلية المبنية على مفاهيم بديلة عن الكرامة الإنسانية . وبرغم أن مخاطر الإمبريالية الثقافية والسياسية المعروفة جيداً تتطلب احترام التنوع الثقافى ، إلا أننى أرى بأننا يجب أن ندافع ونسعى لتحقيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان ، على الأقل فى خطوطها العريضة . ويمكن السماح بالاختلاف فى تفاصيل هذا التطبيق ، وقد يكون هذا الاختلاف مطلوباً ، من أجل أن يتضمن الأعراف الثقافية والخلفيات التاريخية المختلفة ـ طالما كانت هذه الأعراف والممارسات البديلة تتوافق أساساً مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان ـ وإنما يحتاج تأكيدنا هذا إلى أن يكون مبنياً على العالمية بدلاً عن النسبية .

ويفحص الفصل السابع « حقوق الإنسان والقيم الثقافية : الطوائف فى الهند » بشكل خاص ، المفارقة المذهلة بين حقوق الإنسان العالمية وممارسة نظام الطوائف الهندى والقائمة منذ أمد بعيد . ويميط الجزء الأول من الفصل اللثام عن طبيعة هذا النزاع ، ويقدم إيضاحاً موسعاً عن الحجة التى ذكرتها فى الفصل الثالث . أما الجزء الأخير من الفصل .. فيطبق الحجة العامة المذكورة فى الفصل السادس على هذه القضية .

يدرس الفصل الثامن « حقوق الإنسان وحقوق الجماعة والحقوق الثقافية » نوعاً مختلفاً من حجج النسبية الثقافية ، فعادة ما تثار حجة أن الفردية الملازمة لحقوق الإنسان - والتى تعكس أصلها الغربى الحديث - تجعلها غير مناسبة لمجتمعات دول العالم الثالث بشكل أساسى ، والتى تتصف بالمشاعية والجماعية . وقد دافعت - فى هذا الفصل - عن فكرة حقوق الإنسان باعتبارها حقوقًا للفرد وحده ، من خلال توسيع الحجج التى قدمت فى الفصلين الأول والخامس . رغم ذلك ، فإن هذه الفردية تتوافق تماماً مع الاعتراف بالأشخاص كأعضاء فى المجموعات الاجتماعية المختلفة ، وحتى مع فكرة الحقوق التى تعتنقها هذه المجموعات ، حتى وإن لم تكن حقوق إنسان .

يدرس الجزء الرابع تحدياً نسبياً مختلفاً لعالمية حقوق الإنسان : إنه تحدى التنمية وليس التحدى الثقافى . فعادة ما يدعى أن الأهمية الفائقة للتنمية فى دول العالم الثالث تقتضى التضحية « المؤقتة » بعديد من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً أو بأغلبها ، وقد رفضت هذه الحجج النسبوية أيضاً .

ويفحص الفصل التاسع المعنون « التضحية بين التنمية – الحقوق : الحاجات والمساواة » الحجج المقدمة للتضحية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مقارناً بين استراتيجيات التنمية وآثارها المتنوعة جداً على حقوق الإنسان فى كل من البرازيل وكوريا الجنوبية فى عقدى الستينيات والسبعنيات . ويبحث الفصل العاشر « بين التنمية - وحقوق الإنسان : القمع السياسى » الادعاء بأن هناك حاجة للتضحية بالحقوق المدنية والسياسية - ففى كلا الفصلين ، أقمت الحجة على أن التضحية بحقوق الإنسان لا تعكس ضرويات تنموية عامة ، وإنما تعكس خيارات وقوى اجتماعية - سياسية عرضية . وبالتالى لا يتطلب الصراع من أجل التنمية تضحيات جوهرية منتظمة بحقوق الإنسان .

وبينما تركز الاجزاء الأربعة الأولى على « العالمية الأخلاقية » لحقوق الإنسان ، أى حقيقة أنها مملوكة لجميع البشر فيما يتعلق بالأشخاص والمؤسسات .. فإن الجزء الخامس يستكشف العالمية المعيارية « لحقوق الإنسان ، وقبولها العالمى (قولاً) من قبل كل دول العالم المعاصر ،

وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف ، والممارسات السياسية الخارجية الثنائية المستنبطة ؛ بغية إنفاذ حقوق الإنسان والتقيد بها .

ومنذ تبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨ ، تشكل اجماع معيارى قوى نسبياً حول قائمة حقوق الإنسان المنصوص عليها فى هذه الوثيقة . وتقدم ، اليوم ، المعايير الدولية إطاراً ضرورياً بالنسبة للعمل الوطنى . ولقد ساعد الفعل الدولى فى نشر عديد من الانتهاكات الوطنية لحقوق الإنسان ، وقد كان فى بعض الحالات دعم أو حافز هام لإجراء الإصلاحات الداخلية ، ولشن النضال الوطنى ضد النظم القمعية . وهكذا ... يمكن أن يكون الفعل السياسى الدولى ، وقد كان ، إسهاماً مهمًا فى النضال من أجل حقوق الإنسان ، كما كان - فى بعض الأحيان - عائقاً أيضاً . وفضلاً عن ذلك ، لقد كان الفعل الدولى محور عديد من النقاشات الراهنة حول حقوق الإنسان ، كما كان محور عدد هائل من الأدبيات الأكاديمية حول حقوق الإنسان .

يراجع الفصل الحادى عشر « النظم الدولية لحقوق الإنسان » عديداً من نظم الإجراءات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف ، التى طورت خلال الأربعين عاماً الأخيرة . ويقدم الفصل الثانى عشر « حقوق الإنسان والسياسة الخارجية » مسحاً لإمكانات السياسة الخارجية الثنائية وحدودها كآلية فى النضال من أجل إنفاذ حقوق الإنسان . ويحاول بعد ذلك الفصل الثالث عشر « إنفاذ حقوق الإنسان : أولويات الفعل الوطنى » تقييم آثار هذه الممارسات المتعددة والثنائية الأطراف . وبينما تشير هذه الفصول الى التطورات الراهنة ، وأهمية إسهام الفعل الدولى .. فإنها تؤكد القيود الصارمة على المؤسسات والممارسات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء وفى النهاية أهميتها الثانوية . إن إنفاذ حقوق الإنسان هو شأن وطنى - إلى حد كبير - وليس فعلاً دوليًا . وهكذا يصل أو يستخلص الكتاب ملاحظة هامة عن الخصوصية فى إطار العالمية : أى الأهمية المركزية « لخصوصية » الفعل الوطنى فى النضال لتحقيق « عالمية » حقوق الإنسان .

بالاضافة إلى ذلك .. هناك موضوعان أود أن ألفت الانتباه إليهما ، الأول : موضوع منهجى يتعلق بضرورة السمة المتعددة الجوانب لدارسة حقوق الإنسان Multidisciplinary ، والثانى : موضوع أكثر جوهرية يختص بالتفاعل بين النظرية والممارسة .

تفكر مليا فى نطاق الموضوعات التى يغطيها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، حيث يعترف بالحق فى الحياة والجنسية ، والاعتراف بشخصية الفرد أمام القانون وحمايته من التعذيب ، وحمايته من التمييز القائم على العرق والجنس ؛ وكذلك الحقوق القانونية مثل الحق فى محاكمة عادلة ، وافتراض البراءة والحماية من القوانين ذات الأثر الرجعى ، والحماية من الاعتقال والتوقيف ، أو النفى التعسفى ، والتدخل التعسفى فى شئونه الأسرية وفى منزله

أو المساس بشرفه ، وأيضاً عدد لايستهان به من الحريات المدنية والحقوق السياسية المتنوعة ، مثل : الحق فى الغذاء ، والحق فى العناية الصحية ، والحقوق الاقتصادية فى العمل والراحة ، وأوقات الفراغ والضمان الاجتماعى ، والحقوق الاجتماعية كالحق فى التعليم وحماية الأسرة ، والحق فى المشاركة فى الحياة الثقافية فى المجتمع . ويتطلب وضع قائمة شاملة لهذه الحقوق أن ندمج وجهة نظر القانون والعلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع ، بالإضافة إلى الفلسفة ، إذا كنا نود فهم الأسس المفاهيمية لحقوق الإنسان ومبررات هذه القائمة على الأخص .

إن دراسة حقوق الانسان متعددة الجوانب أصلاً [٢] . وقد أخذت ضمن أهدافى الرئيسية هذا الرأى المنهجى مأخذ الجد الذى عادة مايقال ولكن من النادر أن يلتزم به . فقد قدمت مادة ووجهات نظر من مختلف العلوم والعلوم الفرعية بغية تحقيق الإنصاف لنطاق وتعقيدات حقوق الإنسان ولزيادة فهمها . وقد استندت - ضمن نطاق تخصصى فى العلوم السياسية - إلى المباحث الفرعية للنظرية السياسية والعلاقات الدولية والسياسية المقارنة . كما استندت أيضاً إلى الفلسفة ؛ خاصة فى الجزء الأول ، والاقتصاد فى الفصل السابع ، وعلم الاجتماع فى الجزء الثالث ، والقانون الدولى ؛ خاصة فى الجزء الخامس . وأتمنى أن توضح النتائج بشكل ملموس خصوبة ، وحتى ضرورية مقاربة موضوعات حقوق الإنسان ، دون اعتبار لحدود العلم المألوفة .

إن أهمية تفاعل النظرية والتطبيق أو الممارسة مذهلة ، خاصة عندما ندرس الدلالات العملية لحجج النظرية النسبية ، والتى هى موضوع الجزءين الثالث والرابع ، فالطريقة التى نفكر بها حول قضية لاتحدد طريقة عملنا ، وإنما قد تؤثر على سلوكنا . كما قد تكون الطريقة التى نصوغ بها المفاهيم عن القضايا مهمة لتبرير الأعمال والسياسات . فمثلاً .. إذا استطعنا أن نثبت أن التضحية بحقوق الإنسان ليست ضرورة من ضرورات التنمية ، وإنما شكل مريح لأولئك المسيطرين على سياسات التنمية [أو ببساطة غطاء لثرائهم] .. فإننا بالتالى نحرم النظم القمعية من إحدى أهم حججها لانتهاك حقوق الإنسان .

لايعد التفكير الواضح حول حقوق الإنسان أساسياً فى النضال من أجل إنفاذها ، وقد لايكون ضروريا للفعل السياسى الناجح لإنفاذها . وفى الحقيقة .. إن مثل هذا الاعتقاد الطوباوى حول قوة الأفكار ، هو نفسه عائق خطير أمام الفعل السياسى الفعال . ومع ذلك .. يمكن للوضوح المفاهيمى ، الناجم عن نظرية سليمة ، أن يسهل هذا الفعل ، كما يمكنه - على الأقل - إزالة الغلالة عن حجج الدكتاتوريات وحلفائها .

ويتطلع هذا الكتاب ، ليس فقط لتحليل تفاعل النظرية والتطبيق ، وإنما لأن يسهم بالقليل فى تحسين الممارسات . إن هذا الأمل يشكل الأساس ، وربما يبرر ، ليس فقط إصدار هذا الكتاب وإنما كذلك إصدار عديد من الأدبيات الأكاديمية حول حقوق الإنسان .

هوامش المقدمة

١- يمثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الوثيقة الدولية الأكثر شهرة ، والتى لقيت قبولاً عالمياً ، وتستشهد بها الدول ، ونشطاء حقوق الإنسان .

٢- تعلن المجلة الأكاديمية الرئيسية فى هذا المجال ، وهى رباعية حقوق الإنسان Human Rights Quarterly (والتى بدأت باسم حقوق الإنسان العالمية) عن نفسها ، باعتبارها « مجلة دولية للعلوم الاجتماعية والإنسانية والقانون

oberkandl.com